JOURNAL OF HADITH STUDIES

Vol 6. No. 2 (December 2021)
eISSN: 2550-1488
journalofhadith.usim.edu.my

مجالات تأثير علم الحديث في علم التفسير بالمأثور دراسة وصفية تحليلية

(The Aspects of The Influence of The Science of The Hadith in The Holy Qur'an Interpretation with A Descriptive Analytical Study)

Mohamed Ahmed Mohamed Abdel-Aal El Sharabany [1]
[1] *Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Usuluddin, University of Al-Azhar*

Abstract
The impact of the science of the Hadith on Holy Qur'an interpretation is so important that an interpreter cannot dispense, and the aspects of this influence appear in various aspects. It is driven from the relationship of the Holy Qur'an with the Sunnah of the Prophet, as they are two inseparable companions, and inexhaustible sources of revelation. The Sunnah of the prophet plays major role in interpretation oh the Holy Quran, as in the early literatures of hadith reserve a specific chapter for interpretation of the Quran. Besides, it is known that the narration of hadith gone through a strict evaluation process to differentiate between accepted hadith (al-hadith al-maqbul) and rejected hadith (al-hadith al-mardud), therefore acceptance of some aspects in interpretation of the Holy Quran also should be affected. This study will explore the influence of study of hadith in different aspects of interpretation of the Holy Quran.

Keywords: *Interpretation of the Quran, hadith studies.*

Article Progress

Received: 11 March 2021
Revised: 10 October 2021
Accepted: 17 November 2021

*Corresponding Author: Mohamed Ahmed Mohamed Abdel-Aal El Sharabany. *Kolej Universiti Islam Pahang (KUIPSAS)*
Email: dr_mshurbany1@yahoo.com

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:
فقد بلغ صلى الله عليه وسلم معاني القرآن الكريم وتفسيره بأوضح بيان، وجلى مقاصده وأحكامه بما يصلح لكل زمان ومكان، ففصل مجمله، وقيد مطلقه، وخصص عامه، ووضح غامضه ومبهمه.

وآيات القرآن الكريم التي تتحدث عن الغيبيات، وكثير من المتشابهات والمشكلات والمجملات في القرآن الكريم اضافة إلى معرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والقراءات وغيرها من العلوم المتعلقة بالتفسير بالمأثور لا تدرك إلا بالتفسير النبوي الشريف، ولا يدخلها الاجتهاد، فالحديث النبوي بأقسامه الثلاثة المرفوع، والموقوف، والمقطوع يمثل المادة الأساس، والمصدر الأكبر الذي يقوم ويعتمد عليه التفسير بالمأثور، وتعددت مجالات تأثير علم الحديث في علم التفسير بالمأثور، فالتفسير بالمأثور إلى القرن الثالث الهجري لم ينفصل عن الحديث بل كان جزءًا من كتب السنة النبوية، وبابا من أبوابها، و ضبط منهج التفسير بالمأثور، وتنقية كتبه من الموضوعات والإسرائيليات مرهون بتطبيق قواعد دراسة الإسناد، ومعرفة الصحيح، والحسن من الضعيف، والموضوع، وهذا يدل على العلاقة القوية بين علمي الحديث والتفسير بالمأثور، والحاجة ماسة إلى دراسة المجالات المتعددة لتأثير علم الحديث في علم التفسير بالمأثور.

من أهداف البحث: بيان أهمية علم الحديث للمفسر والباحث في التفسير بالمأثور، وتوضيح مجالات تأثير علم الحديث في علم التفسير بالمأثور، و إبراز أثر علم الحديث في ضبط منهج التفسير بالمأثور.

خطة البحث: جاء البحث في مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، أما المقدمة ففيها فكرة البحث، وإشكاليته، وأهدافه، ومنهجه، والدراسات السابقة، وخطة البحث،والمبحث الأول: التعريف بعلم الحديث وعلم التفسير بالمأثور، والمصطلحات المتعلقة بهما، المبحث الثاني: الحديث النبوي المصدر الرئيس للتفسير بالمأثور، المبحث الثالث: أثر الإسناد في علم التفسير بالمأثور، وتنقيته من الموضوعات و الإسرائيليات، والخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول:التعريف بعلم الحديث، وعلم التفسير بالمأثور، والمصطلحات المتعلقة بهما:

أولاً: المراد بعلم الحديث:

علم الحديث مركب من جزأين، ولابد من الوقوف عليهما حتى يتضح المراد: العلم لغة: اليقين يقال علم يعلم إذا تيقن، وجاء بمعنى المعرفة أيضًا[1]، وقيل:العلم هو إدراك الشيء على ما هو به، وقيل: زوال الخفاء من المعلوم، والجهل نقيضه[2]. العلم اصطلاحًا: المسائل المدللة في علم من العلوم [3].

الحَدِيثُ لغة: نقيضُ الْقَدِيمِ[4]، وعلم الحديث اصطلاحًا: هو علم يعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله. وهو ينقسم إلى قسمين: علم الحديث رواية: وهو علم يشتمل على نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها [5].- وزاد بعضهم وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم-، وعلم الحديث دراية: هو علم يعرف منه حقيقة الرواية؛ وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات، وما يتعلق بها[6]. وعرفه عز الدين بن جماعة هو: علم بقوانين يعرف به أحوال السند والمتن، وموضوعه السند والمتن[7].

---

[1] الفيومي، أحمد بن محمد.د.ت.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت: المكتبة العلمية.ج 2، ص427.

[2] الجرجاني، علي بن محمد . 1983م. التعريفات. بيروت: دار الكتب العلمية.ط1. ص 155.

[3] التهانوي، محمد بن علي. 1996م. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم.تحقيق: علي دحروج. بيروت: مكتبة لبنان. ط1. ج1، ص3 .

[4] ابن منظور، محمد بن مكرم بن على. 1414 هـ. لسان العرب. بيروت: دار صادر . ط3 .ج2، ص131.

[5] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر.د.ت. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي.تحقيق: نظر محمد الفاريابي.دار طيبة. ج1، ص 25، 26 .

[6] ينظر:السيوطي،تدريب الراوي. ج1، ص 25، 26.

[7] ينظر: أبو شهبة، محمد بن محمد .د.ت.الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. دار الفكر العربي.ص 23، 24 .

قال السيوطي: فحقيقة الرواية نقل السنة ونحوها وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار أو غير ذلك، وشروطها: تحمل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل، من سماع أو عرض أو إجازة ونحوها. وأنواعها: الاتصال والانقطاع ونحوهما. وأحكامها: القبول والرد. وحال الرواة: العدالة والجرح، وشروطهم في التحمل وفي الأداء، وأصناف المرويات: المصنفات من المسانيد والمعاجم والأجزاء وغيرها، أحاديث وآثارًا وغيرهما، وما يتعلق بها: هو معرفة اصطلاح أهلها [8] . قال النووي:المراد من علم الحديث تحقيق معانى المتون، وتحقيق علم الإسناد والمعلل[9]. وعلى هذا فيكون المراد بهذا المركب الإضافي: هي جميع العلوم والمعارف التي بحثت في الحديث من حيث روايته وجمعه في الكتب, أو من حيث بيان صحيحه من ضعيفه، أو من حيث بيان رواته ونقدهم وجرحهم وتعديلهم,أو من حيث بيان غريبه،أو بيان ناسخه ومنسوخه,أو مختلفه ومتعارضه, أو من حيث شرح معناه، واستخراج الأحكام منه إلى غير ذلك من العلوم التي دارت في فلك الحديث الشريف[10].

ثانياً:تقسيم الحديث من حيث نسبته إلى قائله:

الحديث ينقسم بهذه الحيثية إلى ثلاثة أقسام: المرفوع، والموقوف، والمقطوع، وهذه الأقسام تتعلق بالتفسير بالمأثور من حيث أنها مصادر التفسير بالمأثور كما سيتضح أثناء البحث.

الحديث المرفوع: عرفه جمهور المحدثين بأنه ما أضيف إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– قولًا أو فعلًا أو تقريرًا أو صفة خِلقية أو خُلقية، وسواء أكان متصلًا أم منقطعًا أم مرسلًا، وإذا أطلق المرفوع لا ينصرف إلا إلى المضاف إلى النبي –صلى الله عليه وسلم.

الحديث الموقوف: هو ما روي عن الصحابة –رضوان الله عليهم– من أقوالهم، وأفعالهم، وتقريراتهم متصلًا كان إسناده أو منقطعًا, وإذا ذكر الموقوف من غير تقييد أريد به الموقوف على الصحابي, أما استعماله في غير الصحابي فلا يكون إلا مقيدًا فيقال مثلًا: وقفه مالك عن نافع، أو هذا موقوف على الزهري، ونافع والزهري تابعيان، ومن العلماء من لا يدخل التقرير في الموقوف؛ لأن تقرير النبي –صلى الله عليه وسلم– حجة بخلاف تقرير الصحابي فليس بحجة.

[8] ينظر:السيوطي، تدريب الراوي . ج1، ص 25، 26 .

[9] النووي، يحي بن شرف.1392هـ .المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. بيروت: دار إحياء التراث العربي.ط2.ج1،ص 47.

[10]أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. ص 23، 24.

الحديث المقطوع: هو ما جاء عن التابعين موقوفًا عليهم من أقوالهم، وأفعالهم، وجمهور المحدثين والفقهاء إن المقطوع غير المنقطع فالأول من صفات المتن، والثاني من صفات الإسناد، ومن أطلق المقطوع على المنقطع فكان قبل استقرار الاصطلاح[11].

ثالثًا: المراد بعلم التفسير:

علم التفسير مركب من جزأين، وقد سبق تعريف العلم، والتفسير لغة: البيان، والكشف والتأويل [12]. علم التفسير اصطلاحًا:قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه، وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة، والنحو والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ[13]. والإمام الزركشي بين المقصد الأصلي من التفسير هو فهم معاني القرآن الكريم لكنه أدخل في تعريف علم التفسير العلوم الأخرى التي تعتبر أدوات لكشف معانيه. وعرَّفه بعضهم بأنه: "علم يُبحث فيه عن أحوال القرآن المجيد، من حيث دلالته على مراد الله تعالى، بقدر الطاقة البشرية"[14]. فالمقصود الأساس في التفسير هو بيان مراد الله تعالى، وفهم معانيه، والكشف عن مراميه.

رابعًا:تعريف علم التفسير المأثور:

لغة:سبق تعريف العلم، والتفسير،والمأثور: اسم مفعول من أثرت الحديث أثرًا "من باب قتل": نقلته، والأَثَر بفتحتين: اسم منه، وحديث مأثور أي منقول[15]. اصطلاحًا: هو ما جاء في القرآن، أو السنة، أو كلام الصحابة بيانًا لمراد الله تعالى من كتابه[16]. وزاد الدكتور الذهبي: وما نُقِل عن التابعين، من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى من نصوص كتابه الكريم [17]. فالتفسير بالمأثور أي بالمنقول على هذا: يشمل المنقول عن الله تبارك وتعالى في القرآن الكريم، والمنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم، والمنقول عن الصحابة رضوان الله عليهم، والمنقول عن التابعين رحمهم الله، وعلى هذه الأنواع الأربعة يدور التفسير بالمأثور[18].

---

[11] ينظر: المرجع السابق: ص 205.

[12] الرازي، محمد بن أبي بكر.1999م.مختار الصحاح.تحقيق: يوسف الشيخ محمد. بيروت: المكتبة العصرية .ط5.ص 239، الفيروزآبادى، محمد بن يعقوب. 2005 م.القاموس المحيط القاموس المحيط.بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع. ط8. ص 456.

[13] الزركشي، محمد بن عبد الله . 1957 م.البرهان في علوم القرآن.تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه. ط1. ج1. ص 13.

[14] الذهبي، محمد السيد حسين.د.ت. التفسير والمفسرون. القاهرة: مكتبة وهبة.ج1، ص 13، 14،الصابونى، محمد على.د.ت. التبيان فى علوم القرآن.دمشق: مكتبة الغزال. ص 62 .

[15] الفيومي، المصباح المنير. ج1، ص4.

[16] الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم.د.ت.مناهل العرفان في علوم القرآن. عيسى البابي الحلبي وشركائه.ط3. ج2، ص12.

[17] الذهبي، التفسير والمفسرون. ج1، ص112.

[18] ينظر: أبو شهبة، محمد بن محمد.د.ت.الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير.القاهرة: مكتبة السنة.ص44.

المبحث الثاني: الحديث النبوي المصدر الرئيس للتفسير بالمأثور:

تمهيد: الحديث النبوي يمثل المصدر الرئيس للتفسير بالمأثور بعد القرآن الكريم، والمادة الأساس الأكبر التي يعتمد عليها، ويقوم بها علم التفسير بالمأثور؛ لقوة دلالته في بيان مراد الله تعالى، لكن هذه الدلالة متفاوتة حسب قطعيتها وظنيتها، وحسب صحتها وضعفها، وحسب مدى حجيتها فالمرفوع لا يساويه الموقوف، ولا المقطوع، ومصادر التفسير بالمأثور تتمثل فيما يلي:

أولاً: القرآن الكريم، ثانياً: الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ثالثاً:الحديث الموقوف على الصحابة رضوان الله عليهم، رابعاً: الحديث المقطوع المنسوب إلى التابعين رحمهم الله تعالى فيما هو بيان لمراد كتاب الله عزوجل، وهذا ما سار عليه جل أصحاب التفسير بالمأثور[19]. والسنة النبوية هي الأصل الثاني للإسلام، وهي شارحة، ومبينة للقرآن الكريم مظهرة لأسراره كما قال سبحانه: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (سورة النحل،44). ومن هنا يقول يحي بن كثير: السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب قاضيًا على السنة، ويريد بهذه الكلمة ما وضحه السيوطي بقوله:" الأصل أن معنى احتياج القرآن إلى السنة أنها مبينة له، ومفصلة لمجملاته؛ لأن لوجازته كنوزًا تحتاج إلى من يعرف خفايا خباياها فيبرزها، وذلك هو المنزل عليه صلى الله عليه وسلم، وهو معنى كون السنة قاضية على الكتاب، وليس القرآن مبينًا للسنة ولا قاضيًا عليها؛ لأنها بينة بنفسها إذ لم تصل إلى حد القرآن في الإعجاز والإيجاز؛ لأنها شرح له، وشأن الشرح أن يكون أوضح وأبين وأبسط من المشروح"[20].

فمن أراد تفسير الكتاب العزيز، طلبه أولًا من القرآن فما أجمل منه في مكان فقد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر منه، فإن أعياه ذلك طلبه من السنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له،فإن لم يجده في السنة رجع إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله، ولما اختصوا به من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح[21].

المطلب الأول: أهمية التفسير النبوي " الحديث المرفوع " في التفسير بالمأثور:

تفسير القرآن العظيم بالحديث النبوي الشريف المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم هو المصدر الثاني من مصادر التفسير بالمأثور، وهو مصدر متفق عليه، وينبع من مكانة السنة النبوية، وعلاقتها بالقرآن الكريم، وكلاهما وحي من الله عزوجل، وقد دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة، فأما القرآن الكريم فقد قال تعالى مخاطبًا نبيه صلى الله

[19] ينظر: الذهبي،التفسير والمفسرون. ج1، ص112.

[20] ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن. ج 1، ص 299، 300.

[21] السيوطي،عبد الرحمن بن أبي بكر.1974م.الإتقان في علوم القرآن.تحقيق:محمد أبو الفضل.الهيئة المصرية العامة للكتاب. ج4، ص200.

عليه وسلم ﴿وَمَا أَنزلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ ﴾(النحل: 64)، وقال تعالى:﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (النحل:44)،وهذه نصوص صريحة في توكيل الرسول لبيان القرآن العظيم. وأما من السنة فقد روى أبو داود وغيره من حديث المقدام بن مَعْدي كَرِبَ،عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم أنه قال:«ألا إني أوتيتُ الكتابَ ومثلَه معه »[22]. وفي رواية زيادة: « وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله »[23]. وفي هذا الحديث نص على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أوتي مثل القرآن الكريم، وهي السنة المشرفة، والمثلية هنا في الحجية لا في القرآنية، والزيادة المذكورة تسوي بين ما يحرمه رسول الله، وما يحرمه الله عز وجل.

فالبيان النبوي للقرآن الكريم هو من وظائف النبي صلى الله عليه وسلم التي أوكلها الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم، حتى يسهل معرفة مراد الله عز وجل، ويقطع الخلاف، ويعمل به على الوجه الصحيح، وهذا التفسير النبوي للقرآن الكريم أساسه وحي من الله تعالى قال تعالى: ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ* فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ* ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (القيامة:15-17).وقال عز من قائل: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾.(النجم:3، 4) حتى ما كان من اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم فإن الوحي يقرره أو يراجعه فهو معصوم في كل الأحوال، فالتفسير النبوي الشريف هو بيان لمراد الله عزوجل لا يختلف على حجيته.

قال ابن كثير:" إن قال قائل فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن فما أجمل في مكان فإنه قد بسط في موضع آخر فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن وموضحة له، بل قد قال الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى: كل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن، والسنة أيضا تنزل عليه بالوحي كما ينزل القرآن إلا أنها لا تتلى كما يتلى القرآن"[24].

---

[22] أبو داود،سليمان بن الأشعث.2009.سنن أبي داود.تحقيق: شعَيب الأرنؤوط.دار الرسالة العالمية.ط1.كتاب السنة،باب في لزوم السنة،ج7.ص13.ح (4604) واللفظ له، وقال محققه:إسناده صحيح، الترمذي، محمد بن عيسى. 1998م.سنن الترمذي.تحقيق: بشار عواد. بيروت:دار الغرب الإسلامي.كتاب العلم،باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ،ج4، ص334.ح(2663) عن أبي رافع وغيره وقال: حسن،ح(2664) عن المقدام وقال: حديث حسن غريب من هذا الوجه، ابن ماجه، محمد بن يزيد. 2009 م.
=سنن ابن ماجه. تحقيق: شعيب الأرنؤوط.دار الرسالة العالمية.ط1. المقدمة،باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ، ج1،ص9، ح12 وقال محققه: إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح، غير عبد الرحمن بن أبي عوف الجُرَشي، فمن رجال أبي داود والنسائي، وهو ثقة.= =حريز: هو ابن عثمان الرحبي.ح(17194)، أحمد بن محمد بن حنبل.2001م.مسند أحمد بن حنبل.تحقيق:شعيب الأرنؤوط،مؤسسة الرسالة.ط1. ج28،ص410،ح 17174، الحاكم، محمد بن عبد الله. 1990م.المستدرك على الصحيحين.تحقيق: مصطفى عبد القادر. بيروت: دار الكتب العلمية. ط1.ج1.ص190،191،ح(368،371)وصحح أولهما الحاكم،وقال:على شرط الشيخين،ووافقه الذهبي.

[23] هذه الزيادة في سنن الترمذي، وابن ماجه، ومسند أحمد، ومستدرك الحاكم- في المواضع التي سبق ذكرها الهامش السابق-كلهم من طريق معاوية بن صالح عن الحسن بن جابر،وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه،وصححه الحاكم،وله شواهد ترتقي بها وتحسنها .

[24] ابن كثير،إسماعيل بن عمر.1419 هـ.تفسير القرآن العظيم.تحقيق:محمد حسين.بيروت:دار الكتب العلمية. ط1.ج1، ص8،9.

ويقول الإمام البغوي:" وما ذكرت من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في أثناء الكتاب على وفاق آية، أو بيان حكم، فإن الكتاب يطلب بيانه من السنة، وعليهما مدار الشرع وأمور الدين فهي من الكتب المسموعة للحفاظ وأئمة الحديث"[25].

والتفسير النبوي المرفوع المروي بطريق مقبول متفق على حجيته، وتقديمه على ما سواه من التفاسير نقل الإمام السيوطي عن الإمام البيهقى ما مفاده: أن الصحابة رضوان الله عليهم نقلوا إلينا من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يكون بياناً لكتاب الله، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل:44)، فما ورد بيانه عن صاحب الشرع ففيه كفاية عن فكرة من بعده، وما لم يرد عنه بيانه ففيه حينئذ فكرة أهل العلم بعده ليستدلوا بما ورد بيانه على ما لم يرد "[26].

فلا شك في قبول وحجية التفسير النبوي وتقديمه؛ لتأييده بالوحي وعصمته، والفيوضات الإلهية عليه بما لا يدركه ولا يعرفه غيره صلى الله عليه وسلم. قال ابن أبي حاتم:"إن قيل كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله عز وجل ومعالم دينه؟ قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعن أصحابه النجباء الألباء الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل رضي الله عنهم. فإن قيل فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة ؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان"[27]. ولذا كان الصحابة رضي الله عنهم يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عما أشكل عليهم.

وقد قسّم الطبري رحمه الله التأويل إلى ثلاثة أقسام، فجعل الأول ما لا يوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم، كالأوامر الإلهية، والحقوق والحدود، وما إلى ذلك مما مرجع تفسيره وتبيينه الرسول صلى الله عليه وسلم، إما بنص منه، أو بدلالة قد نصبها دالة على تأويله[28]. وأقسام القرآن من حيث بيان معناه أو احتياجه إلى بيان: بين الزركشي ذلك بقوله:"ينقسم القرآن العظيم إلى: ما هو بين بنفسه بلفظ لا يحتاج إلى بيان منه ولا من غيره وهو كثير ومنه قوله تعالى: {التائبون العابدون} الآية وقوله: {إن المسلمين والمسلمات} الآية... وإلى ما ليس ببين بنفسه فيحتاج إلى بيان، وبيانه إما فيه في آية أخرى، أو في السنة؛ لأنها موضوعة للبيان قال تعالى: {لتبين

[25] البغوي، الحسين بن مسعود.1420 هـ. معالم التنزيل في تفسير القرآن.تحقيق:عبد الرزاق المهدي.بيروت:دار إحياء التراث العربي.ط1 . ج1، ص55.

[26] السيوطي،الاتقان فى علوم القرآن. ج 4،ص210.

[27] الرازي ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. 1952 م. الجرح والتعديل. حيدر آباد الدكن،الهند: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. بيروت:دار إحياء التراث العربي.ط1 . ج1، ص2.

[28] الطبري, محمد بن جرير.2000 م. جامع البيان في تأويل القرآن.تحقيق: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة. ط1.ج 1،ص 56.

للناس ما نزل إليهم}والثاني: ككثير من أحكام الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والمعاملات، والأنكحة والجنايات وغير ذلك"[29].

فالسنة النبوية غالبها بيان للقرآن الكريم، والأحكام المستنبطة من القرآن الكريم تتوقف على هذا البيان يقول الشاطبي رحمه الله:" تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي، ...ويدل على هذا المعنى بعد الاستقراء المعتبر أنه محتاج إلى كثير من البيان؛ فإن السنة على كثرتها، وكثرة مسائلها إنما هي بيان للكتاب"[30]. قال الإمام الشافعي:" ومنه ما أحكم فرضه بكتابه، وبين كيف هو على لسان نبيه، مثل عدد الصلاة والزكاة ووقتها وغير ذلك من فرائضه التي أنزل من كتابه"[31]. فقد بلغ صلى الله عليه وسلم معاني القرآن الكريم، وتفسيره بأوضح بيان، وجلى مقاصده وأحكامه بما يصلح لكل زمان ومكان، ففصل مجمله، وقيد مطلقه، وخصص عامه، ووضح غامضه ومبهمه[32]. وآيات القرآن الكريم التي تتحدث عن الغيبيات مما لا يعرف إلا بالتنصيص عليه كأمور الآخرة من الحساب، والجنة، والنار، وكثير من الآيات المتشابهات، والمشكلات، والمجملات في القرآن الكريم لا تدرك إلا بالتفسير النبوي الشريف، ولا يكفي فيها المعرفة بمعاني اللغة العربية وأساليبها، ولا يدخلها الاجتهاد.

المطلب الثاني: قيمة ما ورد عن الصحابة رضوان الله عليهم في التفسير بالمأثور:

ما أضيف الى الصحابة رضوان الله عليهم من أقوال وأفعال يسمى بالحديث الموقوف، فإذا كان بيانًا وتوضيحًا لمراد الله عزوجل في القرآن الكريم فهو المصدر الثالث للتفسير بالمأثور بعد القرآن الكريم والحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.قال ابن كثير:" إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح لا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة الخلفاء الراشدين، والأئمة المهديين"[33]. وتفسيرهم مقدم على تفسير غيرهم؛ لأن تفسيرهم إمّا أن يكونوا قد أخذوه عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه قال: "كان الرجل منَّا إذا تعلَّم عَشْر آياتٍ لم يجاوزهُنّ حتى يعرف معانيهنَّ، والعمل بهنَّ "[34]. قال الحاكم في المستدرك:" ليعلم طالب هذا العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين حديث

---

[29] الزركشي, البرهان في علوم القرآن. ج2، ص183: 185.

[30] الشاطبي، إبراهيم بن موسى. 1997م. الموافقات.تحقيق: مشهور بن حسن. دار ابن عفان.ط1 . ج4، ص180.

[31] الشافعي،محمد بن إدريس.1940م. الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر.مصر:مكتبه الحلبي.ط1. ص22.

[32] ينظر أمثلة ذلك: أبو زهو،محمد محمد. 1378هـ. الحديث والمحدثون.القاهرة: دار الفكر العربي. ص37: 39، الشاطبي، الموافقات.ج4، ص 180: 183 .

[33] ابن كثير، تفسير القرآن العظيم .ج1، ص8،9 .

[34] رواه الطبري في تفسيره، الطبري, جامع البيان، ج1،ص80،ح 81،وصحح إسناده محققه: الشيخ أحمد شاكر، وأخرجه الحاكم من طريق أبي عبد الرحمن عن ابن مسعود بنحوه وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.ج1،ص743،ح 2047.

مسند"[35] أي له حكم المرفوع، وقيده ابن الصلاح ومن تبعه بما يرجع إلى أسباب النزول، وما لا مجال للاجتهاد فيه قال ابن الصلاح:" ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند، فإنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي أو نحو ذلك، كقول جابر رضي الله عنه: "كانت اليهود تقول: من أتى امرأته من دبرها في قبلها جاء الولد أحول، فأنزل الله عز وجل:(نساؤكم حرث لكم) الآية.[36] فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمعدودة في الموقوفات"[37]. وعلى هذا فما روي عن الصحابة رضي الله عنهم فيما ليس له تعلق ببيان لغة أو شرح كلمة غريبة، و لا مجال للرأى فيه كأسباب النزول، وما لا يدخله الاجتهاد من أمور الآخرة، والغيبيات يكون في حكم المرفوع، ويجب الأخذ به ويستثنى من ذلك ما إذا كان الصحابي المفسر ممن عرف بالنظر في الإسرائيليات كعبد الله بن سلام وغيره من مسلمة أهل الكتاب فمثل هذا لقوة الاحتمال لا يحكم له بالرفع[38].

ووجهة نظر الحاكم، ومن وافقه أن الصحابة رضي الله عنهم قد شاهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا وعاينوا من أسباب النزول ما يكشف لهم النقاب عن معاني الكتاب، ولهم من سلامة فطرتهم، وصفاء نفوسهم، وعلو كعبهم في الفصاحة والبيان ما يمكنهم من الفهم الصحيح لكلام الله، وما يجعلهم يوقنون بمراده من تنزيله وهداه[39]. قال الشيخ الذهبي:"ذهب فريق: إلى أن الموقوف على الصحابى من التفسير لا يجب الأخذ به؛لأنه لَمَّا لم يرفعه، عُلِم أنه اجتهد فيه، والمجتهد يُخطئ ويُصيب، والصحابة فى اجتهادهم كسائر المجتهدين. وذهب فريق آخر: إلى أنه يجب الأخذ به والرجوع إليه، لظن سماعهم له من رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ ولأنهم إن فسَّروا برأيهم فرأيهم أصوب؛ لأنهم أدرى الناس بكتاب الله، إذ هم أهل اللسان، ولبركة الصحابة والتخلق بأخلاق النبوة، ولِمَا شاهدوه من القرائن والأحوال التى اختُصوا بها، ولِمَا لهم من الفهم التام والعلم الصحيح، لا سيما علماؤهم وكبراؤهم كالأئمة الأربعة، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس وغيرهم"[40].

---

[35]الحاكم، المستدرك على الصحيحين. ج2، ص 283 .

[36]مسلم بن الحجاج .د.ت.المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم(صحيح مسلم).تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.بيروت:دار إحياء التراث العربي.كتاب النكاح،باب جَوَازِ جِمَاعِهِ امْرَأَتَهُ فِي قُبُلِهَا،مِنْ قُدَّامِهَا،وَمِنْ وَرَائِهَا.ج2،ص1058،ح 1435.

[37]ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. 1986م. معرفة أنواع علوم الحديث. ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح.تحقيق: نور الدين عتر. سوريا: دار الفكر. ص50،السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. ج1، ص215، السخاوي،محمد بن عبد الرحمن. 2003م. فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي. تحقيق: علي حسين علي.مصر: مكتبة السنةط1 . ج1، ص 156، 157.

[38] يراجع: فى تفصيل الكلام عن المرفوع حكماً: السخاوي،فتح المغيث بشرح ألفية الحديث،ج1، ص141-168، الزركشي، محمد بن عبد الله, البرهان في علوم القرآن.ج 2، ص157.

[39] الزُّرْقاني،مناهل العرفان في علوم القرآن. ج1، ص13.

[40] الذهبي،التفسير والمفسرون. ج1، ص71 .

وقد اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود،وابن عباس،وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت،وأبو موسى الأشعري،وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهم،أما الخلفاء فأكثر من روي عنه منهم: علي بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة نزرة جدًا وكان السبب في ذلك تقدم وفاتهم، وأما ابن مسعود فروي عنه أكثر مما روى عن علي، وأما ابن عباس فهو ترجمان القرآن، وأما أبي بن كعب فعنه نسخة كبيرة يرويها أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية عنه، وهذا إسناد صحيح، وقد أخرج ابن جرير وابن أبي حاتم منها كثيرًا، وكذا الحاكم في مستدركه وأحمد في مسنده، وقد ورد عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء اليسير من التفسير كأنس وأبي هريرة وابن عمر وجابر وأبي موسى الأشعري[41].

المطلب الثالث: قيمة التفسير المأثور عن التابعين رحمهم الله تعالى:

أقوال التابعين في التفسير بالمأثور تسمى في علم الحديث بالمقطوعات، وقد جرت عادة كتب التفسير بالماثور على إيراد أقوالهم، وهي مصدر ومادة علمية كبيرة يعتمد عليها المفسرون بالمأثور فما حجيتها وأثر قيمتها العلمية على التفسير بالمأثور ؟

اختلف العلماء فى الرجوع إلى تفسير التابعين، والأخذ بأقوالهم إذا لم يُؤثَر فى ذلك شيء عن الرسول صلى الله عليه وسلم، أو عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فمنهم من اعتبره من المأثور؛ لأنهم تلقوه من الصحابة غالبا، ومنهم من قال: إنه من التفسير بالرأي، وفي تفسير ابن جرير الطبري كثير من النقول عن الصحابة والتابعين في بيان القرآن الكريم[42].

فنُقِل عن الإمام أحمد رضى الله عنه روايتان فى ذلك: رواية بالقبول، ورواية بعدم القبول، وذهب بعض العلماء: إلى أنه لا يُؤخذ بتفسير التابعى، واختاره ابن عقيل، وحكى عن شعبة. واستدل أصحاب هذا الرأى على ما ذهبوا إليه: بأن التابعين ليس لهم سماع من الرسول صلى الله عليه وسلم، فلا يمكن الحمل عليه كما قيل فى تفسير الصحابى: إنه محمول على سماعه من النبى صلى الله عليه وسلم، وبأنهم لم يشاهدوا القرائن والأحوال التى نزل عليها القرآن، فيجوز عليهم الخطأ فى فهم المراد، وظن ما ليس بدليل دليلاً، ومع ذلك فعدالة التابعين غير منصوص عليها كما نُصَّ على عدالة الصحابة.

وقد ذهب أكثر المفسِّرين: إلى أنه يؤخذ بقول التابعى فى التفسير؛ لأن التابعين تلقوا غالب تفسيراتهم عن الصحابة، فمجاهد مثلاً يقول: عرضتُ المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أُوقفه عند كل آية

[41] ينظر:السيوطي، الاتقان فى علوم القرآن. ج4، ص233: 240.

[42] الزُّرْقاني،مناهل العرفان في علوم القرآن. ج1، ص13.

منه وأسأله عنها. وقتادة يقول: ما فى القرآن آية إلا وقد سمعتُ فيها شيئاً. ولذا حكى أكثر المفسِّرين أقوال التابعين فى كتبهم ونقلوها عنهم مع اعتمادهم لها. والذى تميل إليه النفس: هو أن قول التابعى فى التفسير لا يجب الأخذ به إلا إذا كان مما لا مجال للرأى فيه، فإنه يؤخذ به حينئذ عند عدم الريبة، فإن ارتبنا فيه، بأن كان يأخذ من أهل الكتاب، فلنا أن نترك قوله ولا نعتمد عليه، أما إذا أجمع التابعون على رأى فإنه يجب علينا أن نأخذ به ولا نتعداه إلى غيره.

قال ابن تيمية: قال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين ليست حُجَّة، فكيف تكون حُجَّة فى التفسير؟ بمعنى أنها لا تكون حُجَّة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح، أما إذا أجمعوا على الشئ فلا يُرتاب فى كونه حُجَّة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حُجَّة على بعض ولا على مَن بعدهم، ويُرجع فى ذلك إلى لغة القرآن، أو السُّنَّة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة فى ذلك[43].

ومع الاختلاف في حجية أقوال التابعين في التفسير بالمأثور، وأنها لا تصل إلى رتبة وحجية ماروي عن الصحابة رضي الله عنهم لكن تبقى أقوالهم مادة علمية ثرية نقلها المفسرون بالمأثور في تفاسيرهم، واعتمدوا على بعضها، واستفادوا بكثير منها في توضيح المقصود من آيات القرآن الكريم، ومن يراجع كتب التفسير بالمأثور يجد ذلك واضحًا جليًا.

المطلب الرابع:عناية كتب السنة النبوية بالتفسير بالمأثور وإيرادها فيه الكتب الستة أنموذجًا:

القرن الثالث الهجري العصر الذهبي للسنة وتدوينها، وكان التفسير بالمأثور جزءًا من كتب السنة النبوية، وبابًا من أبوابها،لم ينفصل عنها، وهذا يدل على مدى قوة العلاقة بين علمي الحديث والتفسير بالمأثور، والأثر الكبير لكتب الحديث في علم التفسير بالمأثور، وسنعرض في هذا المطلب التفسير بالمأثور في الكتب الستة كنموذج لإيراد دواوين السنة والكتب المعتمدة فيها للتفسير بالمأثور وعنايتها به:

أولًا:عناية الإمام البخارى بالتفسير بالمأثور في صحيحه:

لقد كان الإمام البخارى أكثر الأئمة الستة إيرادًا لتفسير القرآن الكريم بالمأثور، فلقد خصص كتاباً كبيرًا للتفسير في جامعه الصحيح، قسمه إلى ثلاثمائة وستين بابًا، وذكر فيه من الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة عددًا كبيرًا،ولم يقتصر على ذلك بل ضمن كتب وأبواب صحيحه أحاديث متعلقة بتفسير الآيات القرآنية فلا يكاد يخلو كتاب من كتب الجامع الصحيح من روايات للتفسير بالمأثور،مثاله:ما أخرجه البخاري في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها، تقول: { وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ } [النساء: 6]، أنزلت في

[43] ينظر:الذهبي،التفسير والمفسرون .ج1، ص96، السيوطي، الإتقان،ج4، ص 5، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. 1980م. مقدمة في أصول التفسير 0 بيروت: دار مكتبة الحياة. ص39: 41.

والي اليتيم الذي يقيم عليه ويصلح في ماله، إن كان فقيرًا أكل منه بالمعروف"[44] .وقد ذكر الحافظ ابن حجر في آخر شرحه لكتاب التفسير إحصائية لما حواه من الأحاديث قال فيها: "اشتمل كتاب التفسير على خمسمائة حديث وثمانية وأربعين حديثًا من الأحاديث المرفوعة، وما فى حكمها، الموصول من ذلك أربعمائة حديث وخمسة وستون حديثًا، والبقية معلقة وما فى معناه، المكرر من ذلك فيه وفيما مضى أربعمائة وثمانية وأربعون حديثًا، والخالص منها: مائة حديث وحديث، وافقه مسلم على تخريج بعضها، ولم يخرج أكثرها؛ لكونها ليست ظاهرة فى الرفع، والكثير منها من تفاسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، وهي ستة وستون حديثًا، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم خمسمائة وثمانون أثرا"[45]. وهذا الكم الكبير من الأحاديث في كتاب التفسير من صحيح البخاري مع الأحاديث الأخرى المبثوثة في الكتب والأبواب يؤكد أن الصحيح من التفسير بالمأثور ليس قليلًا، وقد استغرق في شرحه الحافظ ابن حجر جزءًا من ثلاثة عشر جزءًا من شرحه فتح الباري. وذكر الباحث في الروايات التفسيرية في فتح الباري أن عدد الروايات التفسيرية في فتح الباري بلغت (3541) ثلاثة آلاف وخمسمائة وواحدًا وأربعين رواية من غير المكرر، شملت جميع سور القرآن الكريم ما عدا سورة واحدة، وهي سورة القدر[46]. وهو عدد كبير، ويدل على الأثر الكبير لعلم الحديث في التفسير بالمأثور، ومدى اهتمام المحدثين بالروايات التفسيرية.

ثانيًا: التفسير بالمأثور في صحيح الإمام مسلم:

خصص الإمام مسلم كتابًا للتفسير فى آخر صحيحه، لكنه جاء موجزًا للغاية، إذ أورد فيه ثمانية عشر حديثًا لكن الإمام مسلم خرج عددًا من الأحاديث الأخرى تعتبر ضمن أحاديث التفسير أوردها متفرقة في الكتب والأبواب الأخرى مثاله: ما أخرجه مسلم في صحيحه بسنده في كتاب الإمارة عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ اللهِ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ} [آل عمران: 169] قَالَ: أَمَا إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ بِالْعَرْشِ، تَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ، فَاطَّلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمُ اطِّلَاعَةً»، فَقَالَ: " هَلْ تَشْتَهُونَ شَيْئًا؟ قَالُوا: أَيَّ شَيْءٍ نَشْتَهِي وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا، فَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَنْ يُتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا، قَالُوا: يَا رَبِّ، نُرِيدُ أَنْ تَرُدَّ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمَّا رَأَى أَنْ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تُرِكُوا "[47].

---

[44] البخاري، محمد بن إسماعيل. 1422هـ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري.تحقيق: محمد زهير بن ناصر. دار طوق النجاة.ط1. البخاري، كتاب البيوع، باب من أجرى أمر الأمصار على ما يعرفون،ج3، ص79،ح 2212 .

[45] ابن حجر العسقلاني،أحمد بن علي. 1379 هـ.فتح الباري شرح صحيح البخاري. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.تخريج ومراجعة: محب الدين الخطيب. بيروت: دار المعرفة . ج 8، ص 743، 744 .

[46] عبد المجيد الشيخ عبد الباري،2006 م.الروايات التفسيرية في فتح الباري،رسالة دكتوراة.وقف السلام الخيري،ط1 .ج3، ص1428.

[47] صحيح مسلم، كتاب الإمارة، بَيَانِ أَنَّ أَرْوَاحَ الشُّهَدَاءِ فِي الْجَنَّةِ، وَأَنَّهُمْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُون.ج3، ص1503، ح 1887 .

ثالثاً:التفسير بالمأثور في سنن أبي داود:لم يعين أبو داود كتابًا، أو بابًا للتفسير فى سننه، لكنه خرج في ثنايا الكتب والأبواب أحاديث كثيرة متعلقة بالتفسير، مثاله: ما أخرجه في كتاب الأضاحي من حديث ابن عباسٍ في قوله:{وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ}(الأنعام:121) يقولون: ما ذَبَح اللهُ فلا تأكُلُوه، وما ذبحتُم أنتُم فكُلُوهُ، فأنزلَ اللهُ عَزَّ وجلَّ: {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ}[48].

رابعًا: التفسير بالمأثور في سنن الترمذى:

أفرد الترمذى فى سننه أبوابًا لتفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم،بلغت خمسًا وتسعين بابًا، واشتملت على غالب سور القرآن الكريم، وبلغت عدد الأحاديث التي ذكرها في أبواب التفسير أربعمائة وتسعة عشر حديثًا[49]. هذا بالإضافة إلى الأحاديث الأخرى المتعلقة بالتفسير التي ذكرها في ثنايا الكتب والأبواب الأخرى.

خامسًا: التفسير بالمأثور في سنن النسائي:

لم يخصص النسائي في سننه الصغرى المجتبى كتابًا للتفسير لكنه أفرد كتابًا كبيرًا للتفسير فى السنن الكبرى، وهي ليست من الكتب الستة[50]، وقد ذكر ضمن كتب وأبواب سننه الصغرى أحاديث كثيرة في التفسير مثاله: ماجاء في كتاب الصوم باب قول الله تعالى: { وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ} [البقرة: 187]من حديث عن عدي بن حاتم رضي الله عنه، قال: لما نزلت: {حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ } [البقرة: 187] عمدت إلى عقال أسود، وإلى عقال أبيض، فجعلتهما تحت وسادتي، فجعلت أنظر في الليل، فلا يستبين لي، فغدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكرت له ذلك فقال: «إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار»[51].

سادسًا: التفسير بالمأثور في سنن ابن ماجه:

لم يعين ابن ماجه كتابًا للتفسير فى سننه، ولكنه أخرج عددًا من الأحاديث متعلقة بالتفسير فى ثنايا أبواب سننه، مثاله: ما أخرجه في أبواب الجهاد،باب الْمُبَارَزَةِ وَالسَّلَبِ عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَادٍ، قَالَ:سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يُقْسِمُ: لَنَزَلَتْ هَذِهِ

---

[48] أبوداود،سنن أبي داود،كتاب الأضاحي،باب في ذبائح أهلِ الكتاب، ج4، ص434، ح 2818،الحاكم، المستدرك على الصحيحين. ح 7564 وقال صحيح على شرط مسلم ووافقه الذهبي، وصحح ابن حجر إسناده ينظر: فتح الباري، ج9، ص 624.

[49] الترمذي،سنن الترمذي من حديث رقم 2950 إلى حديث رقم 3369،ج5، ص49:ص314 .

[50] السيوطي، تدريب الراوي . ج1، ص109.

[51] النسائي، أحمد بن شعيب.د.ت.المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي.تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية. ط2 .كتاب الجنائز، بَابُ الْأَمْرِ بِالْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ،ج4، ص44، ح 1916، البخاري، صحيح البخاري،كتاب تفسير القرآن،بَابُ قَوْلِهِ: {وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الفَجْرِ .. } [البقرة: 187]،ج6، ص25،ح 4510.

الْآيَاتِ فِي هَؤُلَاءِ الرَّهْطِ السِّتَّةِ يَوْمَ بَدْرٍ {هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ} فِي حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعُبَيْدَةَ بْنِ الْحَارِثِ، وَعُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدِ بْنِ عُتْبَةَ، يوم بدر اخْتَصَمُوا فِي الْحُجَجِ[52].

وبهذا يظهر عناية أصحاب الكتب الستة بإيراد أحاديث التفسير بالمأثور في كتبهم الحديثية فالبخاري ومسلم، والترمذي أفردوا كتابًا خاصًا للتفسير، وذكروا مع ذلك جملة كبيرة من الأحاديث الأخرى متعلقة بالتفسير في ثنايا الكتب والأبواب المتفرقة، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه ذكروا أحاديث التفسير في سننهم مفرقة في الكتب والأبواب، وكذلك باقي المؤلفات الحديثية كمسند أحمد، وموطأ مالك، وسنن الدارمي وصحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمة، ومستدرك الحاكم وغيرها من الكتب الحديثية خرجت أحاديث التفسير بالمأثور في ثنايا الكتب والأبواب أو ضمن مسانيد الصحابة مما يؤكد أثر علم الحديث في التفسير بالمأثور، وأن الحديث النبوي هو المصدر الثاني للتفسير بالمأثور بعد القرآن الكريم،والمادة الرئيسة للتفسير بالمأثور، ويؤكد مدى اهتمام المحدثين بنقل روايات التفسير بالمأثور، وحاجة علم التفسير بالمأثور إلى علم الحديث وارتباطه به، ويدل على قوة العلاقة بين علمي الحديث والتفسير بالمأثور.

المبحث الثالث: أثر الإسناد في علم التفسير بالمأثور وتنقيته من الموضوعات والإسرائيليات:

المطلب الأول: اعتماد علم التفسير بالمأثور على الإسناد ونقده:

أولاً: أهمية الإسناد:

الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص الأمة المحمدية[53].وليس لأمة أخرى من الأمم السابقة حفظ به الدين الإسلامي وأصليه الكتاب والسنة من التحريف والتبديل، وبه يعرف الصحيح من السقيم والأصيل من الدخيل. قال ابن حزم: نقل الثقة عن الثقة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم مع الاتصال، خص الله به المسلمين دون سائر الملل [54].

فدراسة الإسناد وقواعده من الدين حيث يعرف بها المقبول من المردود من الحديث المرفوع، والموقوف، والمقطوع.أخرج مسلم في مقدمته تحت (بَابُ فِي أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ، وأن الرواية لا تكون إلا عن الثقات وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز بل واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة بل من الذب عن الشريعة المكرمة) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، قَالَ:

[52]ابن ماجه، سنن ابن ماجه. أبواب الجهاد، باب المبارزة والسلب،ج4، ص103،ح 2835، صحيح البخاري،كتاب المغازي، بَابُ قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ،ج5، 75، ح 3969 .

[53]ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث. ص255.

[54] السيوطي، تدريب الراوي . ج2، ص 604.

«إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ» " وعن عَبْدَ اللهِ بْنَ الْمُبَارَكِ، يَقُولُ: «الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ»[55].

ثانيًا:التفسير بالمأثور اعتمد على الإسناد وعلماء الحديث في الطور الأول للتدوين:

حكى الشيخ الذهبي عن تدرج التفسير المأثور في دور التدوين فقال:"ابتدأ دور التدوين فكان أول ما دُوِّن من التفسير، هو التفسير المأثور، على تدرج فى التدوين كذلك، فكان رجال الحديث والرواية هم أصحاب الشأن الأول فى هذا. وقد رأينا أصحاب مبادئ العلوم حين ينسبون – على عادتهم – وضع كل علم لشخص بعينه، يعدون واضع التفسير – بمعنى جامعه لا مُدَوِّنه – الإمام مالك بن أنس الأصبحى، إمام دار الهجرة،وكان التفسير إلى هذا الوقت لم يتخذ له شكلًا منظمًا، ولم يُفرد بالتدوين، بل كان يُكتب على أنه باب من أبواب الحديث المختلفة، يجمعون فيه ما رُوِى عن النبى صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين، ثم بعد ذلك انفصل التفسير عن الحديث، وأُفرد بتأليف خاص، فكان أول ما عُرف لنا من ذلك، تلك الصحيفة التى رواها علىّ بن أبى طلحة عن ابن عباس. ثم وُجِدَت من ذلك موسوعات من الكتب المؤلَّفة فى التفسير، جمعت كل ما وقع لأصحابها من التفسير المروى عن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتابعيهم، كتفسير ابن جرير الطبرى، ويُلاحَظ أن ابن جرير ومَنْ على شاكلته، وإن نقلوا تفاسيرهم بالإسناد توسَّعوا فى النقل وأكثروا منه، حتى استفاض وشمل ما ليس موثوقاً به، كما يُلاحَظ أنه كان لا يزال موجوداً إلى ما بعد عصر ابن جرير ممن أفردوا التفسير بالتأليف – رجال من المحدِّثين بوَّبوا للتفسير باباً ضمن أبواب ما جمعوا من الأحاديث"[56].

فطبقة ما بعد التابعين تفاسيرهم كانت مسندة يقول السيوطي:" ألفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين كتفسير سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح،وشعبة بن الحجاج، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق وآدم بن أبي إياس، وإسحاق بن راهويه، وروح بن عبادة، وعبد بن حميد، وسعيد وأبي بكر بن أبي شيبة وآخرين،وبعدهم ابن جرير الطبري وكتابه أجل التفاسير وأعظمها،ثم ابن أبي حاتم وابن ماجه والحاكم وابن مردويه وأبو الشيخ بن حبان وابن المنذر في آخرين وكلها مسندة إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم"[57]

من أشهر ما دُوِّنَ من كتب التفسير المأثور ويعتمد على الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين: 1 – جامع البيان فى تفسير القرآن: لابن جرير الطبرى، 2 – معالم التنزيل: لأبى محمد الحسين البغوى،3 – تفسير القرآن العظيم: لأبى الفداء الحافظ ابن كثير، 8 – الدر المنثور فى التفسير المأثور: لجلال الدين السيوطى.

[55] مسلم بن الحجاج،مقدمة صحيح مسلم.ج1، ص14، 15.

[56] ينظر:الذهبي،التفسير والمفسرون.ج 1، ص112، 113.

[57] ينظر: السيوطي، الاتقان. ج4، ص240: 242 .

ثالثًا: أهمية اعتماد علم التفسير بالمأثور على قواعد نقد الإسناد:

علم التفسير بالمأثور كما سلف في المبحث السابق تتكون مادته الرئيسة من النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو عن الصحابة رضي الله عنهم، أو عن التابعين رحمهم الله تعالى؛ لبيان مراد الله تعالى، والكشف عن معاني القرآن العظيم، وهذه النقول من الروايات نقلت لنا عن طريق الإسناد، وفيها الصحيح والسقيم، وقد ابتكر أهل الحديث ميزانًا للنقول، وهي قواعد نقد الأسانيد، والتي يمكن من خلالها تمييز الأصيل من الدخيل، والمقبول من المردود، وهذه القواعد استفاد بها أصحاب العلوم الأخرى؛ لتمييز النقول في علومهم ومنهم أهل التفسير بالمأثور .

قال ابن أبي حاتم الرازي مصنف "تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والصحابة والتابعين": "فلما لم نجد سبيلاً إلى معرفة شيء من معاني كتاب الله، ولا من سنن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلا من جهة النقل والرواية وجب أن نميز بين عدول الناقلة والرواة وثقاتهم، وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم، وبين أهل الغفلة، والوهم، وسوء الحفظ، والكذب، واختراع الأحاديث الكاذبة.وقال أيضاً: فإن قيل كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله عز وجل ومعالم دينه؟ قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،وعن أصحابه النجباء الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل رضي الله عنهم. فإن قيل فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان[58]. وقواعد نقد الأسانيد التي يعرف بها صحة المنقول في التفسير بالمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة والتابعين يرجع فيها إلى علماء الحديث الذين حرروا هذه القواعد بأدق المناهج العلمية، وأصح ما يمكن أن تصل إليه الطاقة البشرية للتوثق من النقول.

وقد فصل الإمام الزركشي القول في اعتماد علم التفسير بالمأثور على صحة الإسناد فقال:" واعلم أن القرآن قسمان: أحدهما ورد تفسيره بالنقل عمن يعتبر تفسيره، وقسم لم يرد. والأول ثلاثة أنواع: إما أن يرد التفسير عن النبي صلى الله عيه وسلم، أو عن الصحابة، أو عن رؤوس التابعين، فالأول يبحث فيه عن صحة السند، والثاني: ينظر في تفسير الصحابي فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه ... وأما الثالث: وهم رؤوس التابعين إذا لم يرفعوه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا إلى أحد من الصحابة رضي الله عنهم فحيث جاز التقليد فيما سبق فكذا هنا، و إلا وجب الاجتهاد"[59] .

ولخطورة نسبة القول في التفسير إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى صحابته أو التابعين من حيث إنه بيان لمراد الله تعالى فلابد من التأكد من صحة السند، والذي يعرف بتطبيق شروط المحدثين للقبول وهي شروط الحديث

[58]ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل. ص 2، 5.

[59] الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 2، ص172.

الصحيح والحسن من اتصال السند وعدالة الرواة وضبطهم، وانتفاء الشذوذ والعلة [60]. يقول أبو شهبة: "هذا النوع من التفسير المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم هو الطراز المعلم، ويجب الاعتماد في هذا النوع على الأحاديث الصحاح، والحسان، وتجنب الأحاديث الضعيفة والموضوعة فقد اختُلِقَ على النبي في تفسير القرآن كما اختُلِقَ عليه في غيره"[61]. فمما يجب اتباعه والأخذ به في التفسير بالمأثور ما صح من تفسير النبي –صلى الله عليه وسلم، وما صح مما روي عن الصحابة مما له حكم المرفوع كأسباب النزول والغيبيات، وما أجمع عليه الصحابة أو التابعون؛ لأن إجماعهم حجة يجب الأخذ به، وما نقل عن الصحابة والتابعين في التفسير عدا ذلك ففيه الخلاف.[62]

المطلب الثاني:اعتماد العلوم المتعلقة بالتفسير بالمأثور على الإسناد الصحيح:

المتصدر للتفسير بالمأثور أو الرأي لابد أن يكون عارفًا: بأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والقراءات وأوجهها، وغيرها من علوم القرآن المتعلقة بالتفسير، وهذه العلوم لا تؤخذ إلا بالإسناد الصحيح ولا تنفك عن التفسير بالمأثور بل هي نابعة منه.

أولاً: أهمية الإسناد لعلم أسباب النزول:

ينقسم القرآن الكريم من حيث سبب النزول وعدمه إلى قسمين:1 – ما نزل ابتداء من غير سبق سبب نزول خاص، وهو كثير في القرآن الكريم، وذلك مثل الآيات التي اشتملت على الأحكام 2 – ما نزل مرتبطا بسبب من الأسباب الخاصة[63]. وقد اعتنى العلماء والمفسرون بأسباب النزول عناية بالغة، وألفوا فيها المؤلفات؛ لأنها إحدى العلوم الكاشفة عن مقصود الآيات ومعانيها. قال الواحدي: "فآل الأمر بنا إلى إفادة المبتدئين المتسترين بعلوم الكتاب، إبانة ما أنزل فيه من الأسباب، إذ هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تصرف العناية إليها، لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها، ولا طريق لمعرفة أسباب النزول إلا بالإسناد الصحيح،...و قال: ولا يحل القول في أسباب النزول، إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على الأسباب، وبحثوا عن علمها"[64]. فأسباب النزول لا تؤخذ إلا بالنقل الصحيح عن الصحابة رضي الله عنهم، أومن أخذ منهم من التابعين رحمهم الله تعالى، وقد سبق تقرير أن قول الصحابي في سبب النزول له حكم المسند المرفوع[65].

---

[60] ينظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. 2000 م.نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. تحقيق: نور الدين عتر. دمشق: مطبعة الصباح. ط3. ص 58.

[61] أبو شُهبة،الإسرائيليات والموضوعات. ص 46.

[62]الذهبي،التفسير والمفسرون. ج1، ص 195.

[63] أبوشهبة، محمد بن محمد.1423هـ.المدخل لدراسة القرآن الكريم.القاهرة:مكتبه السنة.ط2. ص132.

[64] الواحدي، علي بن أحمد. 1992 م.أسباب نزول القرآن.تحقيق: عصام بن عبد المحسن. الدمام، دار الإصلاح.ط2.ص8.

[65] ينظر المبحث الثاني:ص9 من هذا البحث .

وأما قول التابعي في أسباب النزول فهو مرفوع أيضًا، لكنه مرسل لحذف الصحابي، وقد يقبل إذا صح السند إليه، وكان الراوي من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة كمجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير أو اعتضد بمرسل آخر، أو نحو ذلك[66].

ثانياً:اعتماد علم الناسخ والمنسوخ على النقل الصحيح:

الناسخ والمنسوخ من العلوم المتعلقة بالتفسير، وخاصة التفسير بالمأثور؛ لأنه تنبني عليه أحكام كثيرة، ولذلك اشترط العلماء المعرفة به للمتصدر لعلمي التفسير والحديث، وهو لا يثبت إلا بالنقل الصحيح.

النسخ في الاصطلاح: هو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي. ومعنى رفع الحكم الشرعي: قطع تعلقه بأفعال المكلفين لا رفعه هو فإنه أمر واقع، والواقع لا يرتفع والحكم الشرعي هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين إما على سبيل الطلب أو الكف أو التخيير وإما على سبيل كون الشيء سببًا، أو شرطًا، أو مانعًا، أو صحيحًا، أو فاسدًا، والدليل الشرعي هو وحي الله مطلقا متلوا أو غير متلو فيشمل الكتاب والسنة، أما القياس والإجماع ففي نسخهما، والنسخ بهما كلام طويل غير مناسب في هذا الموضع[67].

النسخ مما خص الله به هذه الأمة لحكم منها التيسير، وقد أجمع المسلمون على جوازه[68]، واختلف العلماء فقيل:لا ينسخ القرآن إلا بقرآن لقوله تعالى:﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ (سورة البقرة:106)قالوا: ولا يكون مثل القرآن وخيرًا منه إلا قرآن، وقيل: بل ينسخ القرآن بالسنة؛ لأنها أيضًا من عند الله قال تعالى:﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ (سورة النجم:3)، وجعل منه آية الوصية للوالدين والأقربين[69]،والثالث: إذا كانت السنة بأمر الله

---

[66]أبو شهبة،المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص145.

[67] الزرقاني،مناهل العرفان في علوم القرآن، ج1، ص176.

[68] هذا في جواز وقوعه وخلاف المتأخرين و بعض أهل الفرق لا يعتد به ونقل عدم الخلاف في ذلك عند المتقدمين الشوكاني وغيره ينظر: الشوكاني، محمد بن علي. 1999م. إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول.تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق. دار الكتاب العربي.ط1. ج2. ص52.

[69] والمراد نسخ آية الوصية بحديث " لا وصية لوارث " وقد أخرجه أبوداود والترمذي وابن ماجه في سننهم،أبوداود، سنن أبي داود،كتاب الوصايا، باب في الوصية للوارث،ج4، 492،ح 2870 عن ابي أمامة، الترمذي، سنن الترمذي، أبواب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث،ج3، ص 504ح 2120،عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، وقال الترمذي: وفي الباب عن عمرو بن خارجة، وأنس وهو حديث حسن، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، أبواب الوصايا، باب لا وصية لوارث،ج4، ص 18، ح2713، عن ابي أمامة،ح 2714 عن أنس بن مالك،وقد حسن إسناده الحافظ الزيلعي في نصب الراية،الزيلعي، عبد الله بن يوسف. 1997م. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي.تحقيق: محمد عوامة. بيروت:مؤسسة الريان للطباعة والنشر.ط1.ج4، ص 57، وحسنه ابن حجر في التلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. 1995م. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير.تحقيق: أبو عاصم حسن . مصر: مؤسسة قرطبة.ط1. ج3، ص 197،وقد صححه الخطيب البغدادي، وقال:" وإن كانت هذه الأحاديث لا تثبت من جهة الإسناد, لكن لما تلقتها الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها" , الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. 1421هـ. الفقيه و المتفقه. تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي. السعودية: دار ابن الجوزي.ط2.ج1، ص471.

من طريق الوحي نسخت،وإن كانت باجتهاد فلا [70]. قال ابن الحصار: إنما يرجع في النسخ إلى نقل صريح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي يقول آية كذا نسخت كذا، قال: وقد يحكم به عند وجود التعارض المقطوع به من علم التاريخ ليعرف المتقدم والمتأخر، قال: ولا يعتمد في النسخ قول عوام المفسرين بل ولا اجتهاد المجتهدين من غير نقل صحيح ولا معارضة بينة؛ لأن النسخ يتضمن رفع حكم، وإثبات حكم تقرر في عهده صلى الله عليه وسلم، والمعتمد فيه النقل والتاريخ دون الرأي والاجتهاد.[71]

ثالثًا:اشتراط صحة الإسناد في قبول القراءات القرآنية:

للقراءات القرآنية فائدة عظيمة في تنوع المعاني وزيادتها، ولذلك كان للقراءات أثر كبير في التفسير. القراءات في الاصطلاح: مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفًا به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها[72]. وقد جعل علماء القراءات صحة السند ركن من أركان القراءة الصحيحة قال ابن الجزري:"كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"[73] وفي القراءات المتواترة يبدل شرط صحة السند بالتواتر، ويشترط صحة السند في غير المتواترة المشهورة لقبولها، وصحتها مع موافقة العربية، ورسم المصحف.[74] وما سبق يدل على الأثر الكبير لعلم الحديث في العلوم المتعلقة بالتفسير بالمأثور، ومدى أهمية صحة الإسناد لعلوم أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والقراءات.

---

[70] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن. ج3، ص67.

[71] المرجع السابق، ج3، ص81.

[72] الزرقاني، مناهل العرفان . ج1، ص412.

[73] ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف.د.ت.النشر في القراءات العشر.تحقيق: علي محمد الضباع المطبعة التجارية الكبرى.ج1،ص 9.

[74] يراجع: الزرقاني،مناهل العرفان. ج1، 467.

المطلب الثالث: دور الإسناد في تنقية علم التفسير بالمأثور من الموضوعات والإسرائيليات:

أولًا: تعريف الموضوعات والإسرائيليات:

الحديث الموضوع في اصطلاح المحدثين: الحديث المختلق المكذوب على النبي –صلى الله عليه وسلم– أو على من بعده من الصحابة أو التابعين، ولكنه إذا أطلق ينصرف إلى الموضوع على النبي صلى الله عليه وسلم؛ أما الموضوع على غيره فيقيد[75].

تعريف الإسرائيليات:جمع إسرائيلية، نسبة إلى بني إسرائيل،وإسرئيل هو: يعقوب عليه السلام أي عبد الله وبنو إسرائيل هم: أبناء يعقوب، ومن تناسلوا منهم فيما بعد. والإسرائيليات: هي معارف اليهود، وما كان من معارف النصارى التي تدور حول الأناجيل وشروحها، والرسل وسيرهم ونحو ذلك؛ وإنما سميت إسرائيليات لأن الغالب والكثير منها إنما هو من ثقافة بني إسرائيل، أو من كتبهم ومعارفهم، أو من أساطيرهم وأباطيلهم[76] .

ثانيًا:حكم رواية الحديث الموضوعات أونسبة الإسرائيليات إلى النبي صلى الله عليه وسلم:

اتفق العلماء أن لا يحل رواية الحديث الموضوع في أي باب من الأبواب، إلا مقترنًا ببيان أنه موضوع مكذوب[77]، سواء في ذلك ما يتعلق بالحلال والحرام، أو الفضائل، أو الترغيب والترهيب أو القصص والتواريخ، وفي حكم الموضوعات الإسرائيليات التي ألصقت بالنبي زورًا، وكذبًا عليه وأن ذلك من الكبائر، ودليل ذلك: ما رواه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه، من حديث المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»[78].

ثالثًا: قيمة ما يُروى من الإسرائيليات:

تنقسم الأخبار الإسرائيلية إلى أقسام ثلاثة، وهى ما يأتى:

القسم الأول: ما يُعلم صحته بأن نُقِل عن النبى صلى الله عليه وسلم نقلًا صحيحًا، وذلك كتعيين اسم صاحب موسى عليه السلام بأنه الخضر، فقد جاء هذا الاسم صريحًا على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عند البخارى[79] أو كان له شاهد من الشرع يؤيده. وهذا القسم صحيح مقبول.

---

[75] ينظر: أبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث. ص 319، يراجع:السيوطي، تدريب الراوي. ج1، ص223.

[76]ينظر:أبوشهبة، الإسرائيليات والموضوعات. ص 13،الذهبي، التفسير والمفسرون. ج1، ص 121، 122.

[77] ينظر: السيوطي، تدريب الراوي. ج1، ص223.

[78] مسلم، مقدمة صحيح مسلم، ج1، ص8، سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء فيمن روى حديثا وهو يرى أنه كذب، ج4،ص333، ح 2622، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

[79] البخاري، صحيح البخاري،كتاب العلم، بَابُ مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي البَحْرِ إِلَى الخَضِرِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: (هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عُلِّمْتَ رَشَدًا)،ج1، ص26، ح74.

القسم الثانى: ما يُعلم كذبه بأن يناقض ما عرفناه من شرعنا، أو كان لا يتفق مع العقل، وهذا القسم لا يصح قبوله ولا روايته.القسم الثالث: ما هو مسكوت عنه، لا هو من قبيل الأول، ولا هو من قبيل الثانى، وهذا القسم نتوقف فيه، فلا نؤمن به ولا نُكذِّبه، وتجوز حكايته[80]. لما جاء في صحيح البخاري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،قَالَ:كَانَ أَهْلُ الكِتَابِ يَقْرَءُونَ التَّوْرَاةَ بِالعِبْرَانِيَّةِ،وَيُفَسِّرُونَهَا بِالعَرَبِيَّةِ لِأَهْلِ الإِسْلاَمِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الكِتَابِ وَلا تُكَذِّبُوهُمْ، وَقُولُوا: {آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا} [البقرة: 136] الآيَةَ "[81].ونقل ابن حجر عن الشافعي قوله:"من المعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجيز التحدث بالكذب فالمعنى حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم"[82].

رابعًا:أثر الإسرائيليات فى التفسير:

لقد كان لهذه الإسرائيليات التى أخذها المفسِّرون عن أهل الكتاب وشرحوا بها كتاب الله تعالى أثر سئ فى التفسير؛ ذلك لأن الأمر لم يقف على ما كان عليه فى عهد الصحابة، بل زادوا على ذلك فرووا كل ما قيل لهم إن صدقًا،وإن كذبًا بل ودخل هذا النوع من التفسير كثير من القصص الخيالى المخترَع، مما جعل الناظر فى كتب التفسير التى هذا شأنها يكاد لا يقبل شيئًا مما جاء فيها، لاعتقاده أنَّ الكل من واد واحد[83].

خامسًا:أهم أسباب دخول الموضوعات و الإسرائيليات الى كتب التفسير بالمأثور:

أ.النقل عن مسلمة أهل الكتاب: لقد كان التفسير بالمأثور قسمًا من أقسام الحديث, وأغلب الذين ألفوا في الحديث لم تخل كتبهم من كتاب التفسير، ولما كان الحديث قد دخله الوضع, فلا جرم إن دخل أيضًا التفسير بالمأثور، ومن ثم اشتملت كتب التفسير سواء منها ما كان مختصًا بالمأثور، أو شاملًا له وللتفسير بالرأي على قطعة كبيرة من الموضوعات, وأسباب الوضع كثيرة, ومن الأسباب التي يمكن أن تخص التفسير هو النقل من مسلمة أهل الكتاب، والأخذ عنهم فيما لا تعلق له بأصول الدين، والحلال والحرام، وأحكام الشريعة كالقصص وأخبار الأمم الماضية.

---

[80] الذهبي،التفسير والمفسرون. ج1، ص 130.

[81] البخاري، صحيح البخاري،كِتَابُ تَفْسِيرِ القُرْآنِ، بَابُ{قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا}[البقرة: 136]،ج3، ص 131، ح4485.

[82] ابن حجر العسقلاني،فتح الباري . ج6، ص499.

[83] الذهبي،التفسير والمفسرون .ج1، ص 130.

ولقد اشترط نقاد الحديث في كلام الصحابي فيما لا مجال للرأي فيه حتى يكون له حكم المرفوع أن لا يكون هذا الصحابي معروفًا بالأخذ عن أهل الكتاب ورواية الإسرائيليات[84], ومن ثم يتبين لنا جليًا أن هذه القصص الباطلة التي تروى في أخبار الأنبياء والأمم الماضية لا تمت إلى الإسلام، ولا سند لها متصلا إلى المعصوم –صلى الله عليه وسلم– وإنما هي موضوعات وإسرائيليات،...والحق إن كتب التفسير اشتملت على زيف كثير في فضائل السور وفي أسباب النزول, وفيما يتعلق بتبين مبهم، أو تفصيل مجمل، أو بأحوال الأمم السابقة، وقصص الأنبياء، وأحوال المعاد، وبدء الوجود وأسرار الوجود وكتب التفسير من عهد ابن جرير وابن مردويه لا يكاد يخلو تفسير منها من موضوعات, وإن اختلفت في ذلك قلة وكثرة إذ استثنيا تفسير ابن كثير،وتفسير الألوسي، وتفسير المنار، وبعض التفاسير المعاصرة التي تنبه مؤلفوها إلى هذه الموضوعات، وابن جرير على جلالة قدره قد اشتمل تفسيره على بعضها إلا أنها قليلة جدًا.[85]

ب.حذف الأسانيد من الروايات التفسيرية، وعدم تحري الصحيح: حذف أسانيد الروايات من الكتب التي دونت في التفسير بالمأثور، وعدم عزوها لمن أخرجها، مع عدم الأخذ بقواعد المحدثين، وترك التحري والتدقيق في الروايات التي تخالف النصوص الصحيحة، ولا توافق القواعد العلمية المعروفة كان سبباً رئيسًا في دخول الموضوعات والإسرائيليات إلى كتب التفسير وعدم تمييزها.يقول السيوطي:"ثم ألف في التفسير خلائق فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال بترًا فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل، ثم صار كل من يسنح له قول يورده، ومن يخطر بباله شيء يعتمده، ثم ينقل ذلك عنه من يجيء بعده ظانا أن له أصلا غير ملتفت إلى تحرير ما ورد عن السلف الصالح ومن يرجع إليهم في التفسير[86].

وقد ساعد حذف الأسانيد على شيوع الإسرائيليات في كتب التفسير، وعلى رواج الروايات الواهية، والموضوعة؛ لأن ذكر الأسانيد كثيرًا ما يدل على موضع العلة، ومكمن الداء، ومن هو سبب البلاء[87]. ويقرر الدكتور الذهبي خطر هذا الحذف للأسانيد بقوله: "والحق أن هذا السبب يكاد يكون أخطر الأسباب جميعاً، لأن حذف الأسانيد جعل مَنْ ينظر فى هذه الكتب يظن صحة كل ما جاء فيها، وجعل كثيراً من المفسِّرين ينقلون عنها ما فيها من الإسرائيليات والقصص المخترع على أنه صحيح

[84] ينظر: البقاعي، إبراهيم بن عمر،2007 م،النكت الوفية بما في شرح الألفية،تحقيق: ماهر ياسين الفحل،مكتبة الرشد،ط1،ج1،ص 341، السخاوي،فتح المغيث بشرح ألفية الحديث،ج1، ص 164،163، أبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث،ص346 .

[85] ينظر: أبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث،ص 319، يراجع:السيوطي، تدريب الراوي. ج1، ص244: 247.

[86]السيوطي، الإتقان .ج4، ص 243.

[87] أبو شُهبة، الإسرائيليات والموضوعات. ص 73.

كله، مع أن فيها ما يخالف النقل ولا يتفق مع العقل، وإذا كان للوضع خطره، وللإسرائيليات خطرها، فإن هذا الخطر كان من الممكن تلافيه لو ذُكِرت لنا هذه الأقوال بأسانيدها، ولكن حذفها – وللأسف – عمَّى علينا كل شئ، وليت هؤلاء الذين حذفوا الأسانيد وعنوا بجمع شتات الأقوال فعلوا كما فعل ابن جرير من رواية كل قول بإسناده، فهو وإن كان له يتحر الصحة فيما يرويه، إلا أن عذره فى ذلك، أنه ذكر لنا السند مع كل رواية يرويها، وكانوا يرون أنهم متى ذكروا السند فقد خرجوا عن العهدة، فإن أحوال الرجال كانت معروفة فى العهد الأول، وبذلك تعرف قيمة ما يروونه من ضعف وصحة[88].

سادسًا: الطريق لتنقية كتب التفسير بالمأثور من الموضوعات والإسرائيليات:

روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين كثير من الروايات التفسيرية، وفيها الصحيح والحسن، والضعيف، والموضوع، والأصيل، والدخيل، والإسرائيليات، وقد اعتنى علماء الحديث ببيان المقبول من المردود،لكن أحكامهم مفرقة مبثوثة في مصنفاتهم، وتحتاج إلى مشتغل بعلم الحديث يستطيع الوصول إلى مظانها، ويحسن التعامل معها، ويستطيع تطبيق قواعد المحدثين عليها عند الحاجة،ويمكن تلخيص السبيل لضبط منهج التفسير بالمأثور وتنقية كتبه من الموضوعات والإسرائيليات فيما يلي:

أ- تطبيق قواعد دراسة الإسناد على مرويات التفسير، وطرح الروايات الموضوعة، و شديدة الضعف من الواهيات، والإسرائيليات المكذوبة والمحرفة التي تخالف النصوص الصريحة من القرآن والسنة يقول الدكتور أبو شهبة:"على المفسر التحاشي عن ذكر الأحاديث والآثار الضعيفة والموضوعة، والروايات المدسوسة: من الإسرائيليات ونحوها، حتى لا يقع فيما وقع فيه كثير من المفسرين السابقين من الموضوعات، والإسرائيليات في أسباب النزول، وقصص الأنبياء والسابقين، وبدء الخلق والمعاد ونحوها"[89].

ب- الأخذ في الاعتبار قواعد علم التفسير فهناك من هو إمام في التفسير ضعيف في الرواية كالسدي، والكلبي فيفرق بين روايته المردودة، وبين ما هو من قبيل بيان المعنى ولا يعارض النصوص الصريحة فيقبل.

ج- المرويات المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وما هو في حكم الرفع من مرويات الصحابة والتابعين مما لا مجال للاجتهاد فيه من أمور الغيبيات، وأسباب النزول، والقراءات ونحوها لابد من تطبيق قواعد المحدثين، وكذلك إذا كانت الرواية في بيان أمور العقيدة، أو الأحكام الشرعية فلابد من صحة الإسناد، أما رواية الصحابي والتابعي

[88] الذهبي، التفسير والمفسرون. ج1، ص145، 146.

[89] أبو شُهبة، الإسرائيليات والموضوعات. ص84.

في بيان اللفظ الذي هو من قبيل الرأي، وما يجوز فيه الاجتهاد، فتقبل الرواية الضعيفة غير الموضوعة إذا كان المعنى صحيحًا،ولا تكون مخالفة للثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو مخالفة للإجماع أو القواعد الشرعية.

د- أن يكون المتصدر للتفسير والباحث فيه على علم بكيفية التعامل مع الروايات الحديثية

يقول الدكتور أبو شهبة: ينبغي أن يكون من شروط المفسر والمتصدر للتفسير حتى نضبط علم التفسير وتنقح كتب التفسير من الاسرائيليات والموضوعات أن يكون عالماً بالأحاديث: صحيحها، وحسنها، وضعيفها، ولئن عز ذلك في عصرنا هذا فليكن واقفًا على ما قاله العلماء، ولو أن المفسرين جميعهم كانوا من حفاظ الحديث ونقاده المميزين لغثه من سمينه، وأئمته الذين جمعوا بين الرواية والدراية، لما وقع في كتب التفاسير كل هذا الدخيل، من الإسرائيليات والأحاديث الضعيفة والموضوعة[90].

وبهذه الضوابط يمكن ضبط كتب التفسير بالمأثور، وتنقيتها من الموضوعات والإسرائيليات، وتحسن الاستفادة منها في بيان مراد الله تعالى، والكشف عن معاني القرآن العظيم.

الخاتمة:

كشف لنا البحث عن الارتباط الوثيق بين علم الحديث وعلم التفسير بالمأثور، وتعدد مجالات تأثير علم الحديث في علم التفسير بالمأثور،فالحديث النبوي بأقسامه الثلاثة المرفوع والموقوف والمقطوع يمثل المادة الرئيسة التي يعتمد عليها التفسير بالمأثور، كما أن التفسير بالمأثور إلى القرن الثالث الهجري كان جزءًا من كتب السنة النبوية، كما بين البحث اعتماد علم التفسير بالمأثور والعلوم المتعلقة به كأسباب النزول والناسخ والمنسوخ والقراءات على الإسناد، وأن ضبط منهج التفسير بالمأثور، وتنقية كتبه من الموضوعات والإسرائيليات مرهون بتطبيق قواعد دراسة الإسناد.

ومن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها ما يلي:

أولًا: الحديث النبوي المرفوع الذي روي بإسناد صحيح يمثل المصدر الرئيس للتفسير بالمأثور بعد القرآن الكريم، والمادة الأساس الأكبر التي يعتمد عليها، ويقوم بها علم التفسير بالمأثور؛ للاتفاق على حجيته، لقوة دلالته في بيان مراد الله تعالى.

[90] ينظر:المرجع السابق . ص 37.

ثانيًا: ما ورد عن الصحابة رضوان الله عليهم هو المصدر الثالث للتفسير بالمأثور بعد القرآن الكريم والحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم لما شاهدوا من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح.

ثالثًا: ما روي عن الصحابة رضي الله عنهم فيما ليس له تعلق ببيان لغة،ولا مجال للرأى فيه كأسباب النزول، و مما لا يدخله الاجتهاد من أمور الآخرة، والغيبيات يكون في حكم المرفوع.

رابعًا: ما ينقل عن التابعين فيه خلاف العلماء منهم من اعتبره من المأثور؛ لأنهم تلقوه من الصحابة غالبًا ومنهم من قال إنه من التفسير بالرأي، لكن تبقى أقوالهم مادة علمية ثرية نقلها المفسرون بالمأثور في تفاسيرهم، واستفادوا بكثير منها في توضيح المقصود من آيات القرآن الكريم.

خامسًا: التفسير بالمأثور إلى القرن الثالث الهجري لم ينفصل عن الحديث بل كان جزءًا من كتب السنة النبوية، وبابًا من أبوابها.

سادسًا: عناية أصحاب الكتب الستة بإيراد أحاديث التفسير بالمأثور في كتبهم الحديثية فالبخاري ومسلم والترمذي أفردوا كتابًا خاصًا للتفسير، وذكروا مع ذلك جملة كبيرة من الأحاديث الأخرى متعلقة بالتفسير في ثنايا الكتب والأبواب المتفرقة،وكان الإمام البخاري أكثرهم عناية به، وأبو داود والنسائي وابن ماجه لم يخصصوا لذلك كتابًا لكن ذكروا أحاديث التفسير ضمن الكتب والأبواب الأخرى.

سابعًا: الروايات الحديثية التفسيرية المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة تعتمد على الإسناد في النقل، و فيها الصحيح والسقيم، وقد ابتكر أهل الحديث ميزانًا للنقول، وهي قواعد نقد الأسانيد،والتي يمكن من خلالها تمييز الأصيل من الدخيل، والمقبول من المردود.

ثامنًا: قواعد نقد الأسانيد التي يعرف بها صحة المنقول في التفسير بالمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن الصحابة والتابعين يرجع فيها إلى علماء الحديث الذين حرروا هذه القواعد بأدق المناهج العلمية.

تاسعًا: خطورة نسبة القول في التفسير إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى صحابته أو التابعين من حيث أنه بيان لمراد الله تعالى فلابد من التأكد من صحة السند، والذي يعرف بتطبيق شروط المحدثين للقبول.

عاشرًا: التفسير بالمأثور اعتمد على الإسناد وعلماء الحديث في الطور الأول للتدوين.

الحادي عشر: الأخذ عن مسلمة أهل الكتاب، وحذف الأسانيد من الروايات التفسيرية، وعدم عزوها لمن أخرجها، مع عدم الأخذ بقواعد المحدثين، وترك التحري في الروايات التي تخالف النصوص الصحيحة، كان سبباً رئيسًا في دخول الموضوعات والإسرائيليات إلى كتب التفسير وعدم تمييزها.

الثاني عشر: يمكن ضبط منهج التفسير بالمأثور وتنقية كتبه من الموضوعات والإسرائيليات بأمور من أهمها:
أ- تطبيق قواعد دراسة الإسناد على مرويات التفسير، وطرح الروايات الموضوعة، و شديدة الضعف من الواهيات، والإسرائيليات المكذوبة والمحرفة التي تخالف النصوص الصريحة من القرآن والسنة.

ب- أن يكون المتصدر للتفسير والباحث فيه على علم بكيفية التعامل مع الروايات الحديثية التفسيرية.

الثالث عشر: اعتماد العلوم المتعلقة بالتفسير بالمأثور كأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والقراءات وأوجهها على الإسناد الصحيح.

التوصيات

أولًا: التوجيه إلى زيادة الأبحاث العلمية المتعلقة بأثر علم الحديث في العلوم الإسلامية الأخرى كالتفسير، والفقه، واللغة، والتاريخ ونحوها.

ثانيًا: عقد ملتقيات ودورات عن العلاقة بين العلوم الإسلامية وتكاملها، وتحقيق الاستفادة من بعضها.

المراجع والمصادر:

Abu Daud, Suleiman bin Al-Ash'ath. 2009. Sunan Abu Daud. Tahqīq: Shuaib Al-Arna'ut. Dar al-Resalah al-'Alameya.

Abu Shahba, Muhammad bin Muhammad. Alwasit fi 'Ulum al-Hadith. Dar al-Fikr al-Arabi.

Abu Shahba, Muhammed bin Muhammad. al-Israiliyyat wa al-Mawdu'at fi Kutub al-Tafsir. Cairo: Maktaba al-Sunnah.

Abu Shahba, Muhammad bin Muhammad. 1423 AH. Al-Madkhal li Dirasat al-Quran al-Karim. Cairo: Maktaba al-Sunnah.

Abu Zhou, Muhammad Muhammad. 1378AH. Al-Hadith wal al-Muhaddithun. Cairo: Dar al-Fikr al-Arabi.

Abdul Majeed Sheikh Abdul Bari. 2006. Al-Riwayat al-Tafsiriat fi Fath al-Bari. Ph.D. Waqf al-Salam al-Khayri.

Ahmed bin Muhammad bin Hanbal. 2001. Al-Musnad. Tahqīq: Shuaib Al-Arnaout, Muassasah al-Risalah.

Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail. 1422 AH. Sahih al-Bukhari. Dar Touq Al-Najat.

Al-Baghawi, Al-Hussein bin Masoud. 1420AH. Ma'alim al-Tanzil fi Tafsir al-Quran. Tahqīq: Abdul Razzaq al-Mahdi. Beirut: Dar 'Ihya' al-Turath al-'Arabi.

Al-Buqa'i, Ibrahim bin Omar. 2007. Al-Nukat al-Wafiat bi ma fi Sharh al-Alfia. Tahqīq: Maher Yassin al-Fahl. Maktabat al-Rushd.

Al-Tirmidhi, Muhammad bin 'Isa. 1998. Sunan al-Tirmidhi. Tahqīq: Bashar Awad. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

Al-Thanawy, Muhammad bin Ali. 1996. Mawsueat Kashaf Istilahat al-Funun wa al-'Ulum. Tahqīq: Ali Dahrouj. Beirut: Maktabat Lubnan.

Al-Jurjani, Ali bin Muhammad. Al-Ta'rifat. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.

Al-Hakim, Muhammad bin Abdullah. 1990. Al-Mustadrak 'ala al-Sahihayn. Tahqīq: Mustafa Abdel Qader. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Al-Khatib al-Baghdadi, Ahmed bin Ali. 1421 AH. Al-Faqih Wa al-Mutafaqqih. Tahqīq: Adel bin Youssef Al-Gharazi. Al-Saudită: Dar Ibn al-Jawzi.

Al-Dhahabi, Mohamed al-Sayed Hussein. Al-Tafsir Wa al-Mufasirun. Cairo. Maktabat Wahba.

Al-Razi, Muhammad bin Abi Bakr bin Abdul Qadir. 1999. Mukhtar Al-Sahah. Tahqīq: Youssef Al-Sheikh Muhammad. Beirut: Al-Maktabat al-'Asria.

Al-Razi Ibn Abi Hatim, Abdul Rahman bin Muhammad. 1952. Al-Jarh wa al-Ta'dil. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.

Al-Zarkashi, Muhammad bin Abdullah. 1957. Al-Burhan fi 'Ulum al-Quran. Tahqīq: Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim. Al-Kutub al-'Arabia.

Al-Zarqani, Muhammad Abdul-Azim. Manahil al-Irfan Fi 'Ulum al-Quran. Issa al-Babi Al-Halabi.

Al-Zaylai', Abdullah bin Yusuf. 1997. Nusb al-Raayat li Ahadith al-Hidayat ma' Hashiatih Bughyat Al'almaeii fi Takhrij Alziylei. Tahqīq: Muhammad Awamah. Beirut: Muasasat al-Rayaan li al-Tiba'ah wa al-Nasyr.

Al-Sakhawi, Muhammad bin Abdul Rahman. 2003. Fath al-Mughith Bisharh Alfiat al-Ahadith li al- 'Iraqi. Tahqīq: Ali Hussein Ali. Egypt: Maktabat al-Sunna.

Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr. 1974. Al-Itqan fi 'Ulum al-Quran. Tahqīq: Muhammad Abu Al-Fadl. Egypt. Al-Hayyat al-Misriat li al-Kitab.

Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr. Tadrib al-Rawi fi Sharh Taqrib al-Nawawi. Tahqīq: Muhammad al-Faryabi. Dar Tayiba.

Al-Shatibi, Ibrahim bin Musa. 1997. Al-Muwafaqat. Tahqīq: Mashhour bin Hassan. Dar Ibn Affan.

Al-Shafei, Muhammad bin Idris. 1940. Al-Risalah. Tahqīq: Ahmed Shaker. Egypt: Maktaba al-Halabi.

Al-Shawkani, Muhammad bin Ali. 1999. Irshad al-Fuhul 'Iilaya Tahqiq al-Haqi min 'Ilm al-Usul. Tahqīq: Ahmed Ezzo Inaya. Damascus. Dar al-Kitab al-'Arabi.

Al-Sabouni, Muhammad Ali. Al-Tibayan fi 'Ulum al-Quran. Damascus. Maktaba al-Ghazali.

Al-Tabari, Muhammad bin Jarir. 2000. Jamie al-Bayan fi Tawil al-Quran. Tahqīq: Ahmed Mohamed Shaker. Muasasah al-Resalah.

Al-Firouzabadi, Muhammad bin Yaqoub. 2005. Al-Qamus al-Muhit. Beirut: Muasasah Al-Resalah.

Al-Fayoumi, Ahmed bin Mohammed. Al-Misbah al-Munir fi Gharib al-Sharh al-Kabir. Beirut: Al-Maktabah al-'Ilmiyyah.

Al-Nasa'i, Ahmed bin Shuaib .Al-Sunan Al-Sughra Al-Nisa'i. Tahqīq: Abdel Fattah Abu Ghuddah. Aleppo: Maktab al-Matbu'at al-Islamiyyah.

Al-Nawawi, Yahya bin Sharaf. 1932. Al-Minhaj, Sharh Sahih Muslim bin al-Hajjaj. Beirut: Dar Ihya al-Turath al-'Arabi.

Al-Wahidi, Ali bin Ahmed. 1992. Asbab Nuzul Al-Quran. Tahqīq: Essam bin Abdul Mohsen. Dammam, Dar al-Islah.

Ibn Taymiyyah, Ahmed bin Abdul Halim. 1980. Muqadimat fi Usul al-Tafsir. Beirut: Dār Maktaba al-Hayat.

Ibn Al-Jazari, Muhammad bin Yusuf. Al-Nashr fi al-Qira'at al-'Ashr. Tahqīq: Ali Muhammad Al-Dabaa. Al-Matba'at al-Tijariyyah al-Kubra.

Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmed bin Ali. 1379 AH. Fath al-Bari, Sharh Sahih al-Bukhari. Beirut: Dār al-Ma'rifah.

Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmed bin Ali. 1995. Al-Talkhis al-Habir. Tahqīq: Abu Asim Hassan. Egypt: Muassasah Cordoba.

Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmed bin Ali. 2000. Nuzhat al-Nazar fi Tawdih Nukhbat al-Fikr fi Mustalah Ahl al-Athar. Tahqīq: Nour al-Din 'Itr. Damascus: Matbaeat al-Sabah.

Ibn al-Salah, Uthman bin Abdul Rahman. 1986. Maerifat 'Anwae 'Ulum al-Hadith. Tahqīq: Nour al-Din 'Itr. Syria: Dar Al-Fikr.

Ibn Katheer, Ismail bin Omar. 1419 AH. Tafsir al-Quran al-'Azim. Tahqīq: Muhammad Hussein. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya.

Ibn Majah, Muhammad bin Yazid. 2009. Sunan Ibn Majah. Tahqīq: Shuaib Al-Arnaout. Dar Al-Resala Al-Alameya.

Ibn Manzur, Muhammad bin Makram. 1414 AH. Lisan al-'Arab. Beirut: Dar Sader.

Muslim bin Al-Hajjaj. Sahih Muslim. Tahqīq: Muhammad Fouad Abd al-Baqi. Beirut: Dar Ihya al-Turath al-'Arabiy.